

Distr.  
GENERAL

CEDAW/C/ZAM/1-2/Amend.1  
18 September 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على  
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول  
الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية والدورية الثانية  
من الدول الأطراف

تعديل

زامبيا\*

---

\* للاطلاع على التقرير الدوري الأولي والثاني المدمج الذي قدمته حكومة زامبيا ، أنظر CEDAW/C/ZAM/1-2 . هذا التقرير صادر بدون تنقيح رسمي .

١ - ان اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي جزء مما تظطلع به هذه المؤسسة الدولية من أنشطة تهدف الى تعزيز الحقوق الاساسية للبشر . وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها ، في قرارها ١٨٠/٣٤ المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ . وانضمت حكومة زامبيا الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الاول من شباط/فبراير ١٩٨٥ .

٢ - وبموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي تنص على أن تقدم الدول الأطراف تقارير عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل انفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد ، تقدم زامبيا تقريرها الدوري الأولي والثاني المدمج .

### السياق القطري

#### الخلفية

٣ - زامبيا بلد حبيس غير ساحلي يقع في الجزء الجنوبي من افريقيا جنوب خط الاستواء . وهو يتشارك في الحدود مع ثمانية بلدان : ملاوي الى الشرق ، وزائير الى الشمال ، وتنزانيا الى الشمال الشرقي ، وأنغولا الى الشمال الغربي ، وموزامبيق الى الجنوب الشرقي ، وزمبابوي الى الجنوب ، وبوتسوانا وناميبيا الى الجنوب الغربي . وتغطي زامبيا مساحة قدرها ٦١٤ ٧٥٢ كيلومترا مربعا . وهي ذات مناخ مداري فيه ثلاثة مواسم متميزة ، موسم دافئ ومطير يمتد من تشرين الثاني/نوفمبر الى نيسان/أبريل ، وموسم معتدل البرودة وجاف يمتد من أيار/مايو الى آب/أغسطس ، وموسم حار وجاف يغطي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر . أما الحياة النباتية في البلد فمن الجائز تصنيفها بوجه عام الى غابات السافانا التي تتكون من أشجار وحشائش طويلة وشجيرات وأعشاب شتى وغيرها من الغابات ، وأساسا من الأشجار النفضية .

٤ - وتنقسم زامبيا إداريا الى تسعة أقاليم وسبع وخمسين منطقة . وفي البلد ٧٣ جماعة عرقية وسبعة تجمعات عرقية كبرى ، وهي : بيمبا ، وتونغا ، ولوندا ، وكاوندي ، ولوزي ، ولوفال ، ونيانجا . واللغة الرسمية في البلد هي الانكليزية . ولكن لغتي بيمبا ونيانجا هما اللغتان المشتركان اللتان يتكلم بهما الناس في المنطقتين الحضريتين الرئيسيتين ، كوبريلت ولوساكا ، على التوالي . أما سائر البلد فيستخدم لغات خاصة بالجماعة العرقية المعينة و/أو المحلة المعينة .

٥ - ومن الناحية السياسية ، مرت زامبيا بثلاثة نظم حكومية مختلفة منذ استقلالها السياسي عن بريطانيا في عام ١٩٦٤ . فخلال الشمان سنوات الأولى عقب الاستقلال (١٩٦٤ - ١٩٧٢) ، كان لزامبيا نظام حكومة متعدد الأحزاب . أعقب ذلك قيام نظام ديمقراطي

مشترك ذي حزب واحد حتى عام ١٩٩٠ . ولكن في العام نفسه رجعت زامبيا الى النظام المتعدد الأحزاب ، من خلال مرسوم برلماني ، وفي عام ١٩٩١ بدأ العهد الثاني لنظام الحكومة المتعدد الأحزاب .

٦ - وزامبيا بلد مسيحي في الغالب . وأكثريّة الشعب على المذهب البروتستانتي ، أي من التابعين للكنيستين الانكليزية الاسقفية والمرقبية (واتشتاور) وغيرهما من الكنائس التي تنضوي في اطار الكنائس المتحدة في زامبيا . وتوجد فئة كبيرة نسبيا من السكان على المذهب الكاثوليكي .

### الملامح الديموغرافية

٧ - أخذ عدد السكان في زامبيا يزداد بسرعة طوال العقود الثلاث الماضية . وقد أجريت في البلد أربعة تعدادات رسمية وطنية للسكان منذ عام ١٩٦٣ . فأجري التعداد الأول منها في عام ١٩٦٣ ، وبلغ فيه مجموع السكان ٣ر٤١ ملايين نسمة . وأجري تعداد وطني ثان في عام ١٩٦٩ ، فبلغ فيه مجموع السكان ٤ر٠٦ ملايين نسمة . ثم بلغ عدد السكان في عام ١٩٨٠ في تعداد السكان والمساكن ما مجموعه ٥ر٦٦ ملايين نسمة . وأجري تعداد السكان الوطني الأخير في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وتشير نتائجه الأولية الى أن عدد سكان زامبيا ، حتى شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ ٧ر٨٢ ملايين نسمة . ويبين الجدول ١ اتجاهات نمو السكان في زامبيا من حيث المجموع وبالنسبة الى الرجال والنساء منذ عام ١٩٢١ .

٨ - كما يبين الجدول ١ أن معدل نمو السكان ما فتئ يزداد طوال الوقت . اذ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٩ كان معدل النمو ٢ر٦ في المائة سنويا . ثم ازداد ذلك المعدل الى ٣ر١ في المائة سنويا في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٠ ، والى ٣ر٢ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ فيما بين التعدادين .

٩ - وسكان زامبيا في عمر الشباب في غالبيتهم القصى . وقد ازدادت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، من ٤٦ في المائة الى ٥١ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٠ بخصيص الرجال والنساء معا (أنظر الجدول ٢) . ولكن هذه الغالبية السكانية الشابة تنطوي على آثار تنعكس على مدى الخصوبة والقوى العاملة على حد سواء ، مثل ارتفاع زخم النمو السكاني وازدياد عدد الداخلين في القوى العاملة . وتدل بنية زامبيا السكانية على أن زخم النمو السكاني في المستقبل مرتفع حتى وان انحدرت معدلات الخصوبة في المستقبل القريب ، وعلى أن عددا أكثر من الناس سيدخل في مجال القوى العاملة كل عام .

الجدول ١ - اتجاهات نمو السكان (بالآلاف)

السنة	النساء	الرجال	المجموع
*١٩٢١	-	-	٩٨٠
*١٩٣١	-	-	١ ٣٤٠
*١٩٤٦	-	-	١ ٦٨٠
*١٩٥٦	-	-	٢ ٨٥٠
١٩٦٣	١ ٧٢٠	١ ٦٩٠	٣ ٤١٠
١٩٦٩	٢ ٠٧٠	١ ٩٩٠	٤ ٠٩٠
١٩٨٠	٢ ٨٩٠	٢ ٧٧٠	٥ ٦٦٠
١٩٩٠	٣ ٩٨٠	٣ ٨٤٠	٧ ٨٢٠

المصدر : تعداد السكان في ١٩٦٩ ، و ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ (المكتب الإحصائي المركزي ، لوساكا) .

\* تعداد السكان الأفريقيين ، ١٩٦٣ .

الجدول ٢ - توزيع السكان بالنسب المئوية بحسب فئة العمر

فئة العمر	١٩٦٩		١٩٨٠		١٩٩٠	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
صفر - ١٤	٤٥	٤٧	٤٩	٥٠	٤٨	٥٠
١٥ - ٤٩	٥٢	٥٠	٤٩	٤٧	٥٠	٤٨
+٦٥	٣	٣	٢	٣	٢	٢
المجموع (بالآلاف)	٢ ٠٧٠	١ ٩٩٠	٢ ٨٩٠	٢ ٧٧٠	٣ ٩٨٠	٣ ٨٤٠

المصدر : تعداد السكان في ١٩٦٩ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠ (المكتب الإحصائي المركزي ، لوساكا) .

**الجدول ٣ - توزيع السكان بحسب المنطقة والجنس لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠**

المنطقة	١٩٨٠		١٩٩٠	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
الريفية	١ ٦٢٦	١ ٧٧٧	٢ ١٩٧	٢ ٣٣٥
	(%) ٥٨	(%) ٦١	(%) ٥٧	(%) ٥٩
الحضرية	١ ١٤٤	١ ١١٤	١ ٦٤٦	١ ٦٣٩
	(%) ٤٢	(%) ٣٩	(%) ٤٣	(%) ٤١

**المصدر :** تعداد السكان في ١٩٨٠ و ١٩٩٠ (المكتب الإحصائي المركزي ، لوساكا)  
أرقام عدد السكان بالآلاف .

١٠ - وما فتئت تزداد باطراد الكثافة السكانية على الصعيد الوطني من ٣٥ في عام ١٩٦٩ ، و ٧٥ في عام ١٩٨٠ ، الى ١٠٤ أشخاص في كل كيلومتر مربع في عام ١٩٩٠ . ولكن هناك اختلافات كبيرة في كثافة السكان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية . اذ ان الكثافة في أشد المدن تحضرا ، كالعاصمة لوساكا ، تبلغ ٧٢٨٨٨ ٢ شخصا في كل كيلومتر مربع ، في حين أنها تبلغ في أكثر المناطق تريفيا ، مثل مفومبوي ، ١١ شخصا في كل كيلومتر مربع .

١١ - وتعد زامبيا واحدا من أكثر البلدان تحضرا في افريقيا . ويبين الجدول ٣ التوزيع الدقيق للسكان بحسب منطقة الإقامة والجنس . كما تبين النتائج الأولية لتعداد السكان في عام ١٩٩٠ أن من مجموع عدد السكان البالغ ٧٨٢ ملايين شخص ، يعيش ٣٣ ملايين منهم في المناطق الحضرية ؛ مما يمثل زيادة على تعداد السكان السابق . وقد تعزى هذه الزيادة الى حد كبير الى النزوح من الارياف الى الحواضر والى معدلات الخصوبة المرتفعة نسبيا في المناطق الحضرية . بيد أن النسبة المئوية من النساء أدنى في المناطق الحضرية مقارنة بالنسبة المئوية من الرجال ، لأن كثيرا من الشباب ينزح الى المناطق الحضرية أكثر من الشابات .

١٢ - وما فتئ تحضر السكان في زامبيا يجري بمعدل سريع جدا . فقد كان ما نسبته عشرون في المائة من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية في عام ١٩٦٣ . ثم ارتفع هذا الرقم الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٦٩ و ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ . ولكن النسبة المئوية من النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية أدنى من نسبة الرجال . وأكثر هؤلاء السكان في الحضر يعيشون على طول خط السكة الحديدية ، الذي يمتد من ليفنغستون في جنوبي زامبيا الى تشيليلامبوي الواقعة في منطقة الحزام النحاسي . أما سكان زامبيا الريفيون فيتوزعون في مواقع مبعثرة . وقد ساهمت التنمية

الاقتصادية الاقليمية غير المتساوية وتوزع الاراضي الصالحة للزراعة المحدود وغير المتساوي أيضا في نشوء هذا النمط من الاستيطان .

### حالة المرأة

١٣ - اجتمعت عدة عوامل تاريخية وثقافية على احداث الوضع الحالي غير الموات الذي تعيش فيه المرأة ، كما لعبت هذه الظاهرة دورا في الحد من التحقيق الكامل لعقد الامم المتحدة للمرأة في زامبيا . بيد أن الحكومة الزامبية كانت تعتبر دائما المشاركة الناشطة من جانب المرأة في شؤون الامة عنصرا حاسما . وعندما أعلنت الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ "عقد الامم المتحدة للمرأة" ، عينت الحكومة الرابطة النسائية لتكون الجهاز الوطني المسؤول عن تنسيق أنشطة المرأة في ميدان المساواة والتنمية والسلم . وبمرور الوقت ، أنشئت وحدات ضمن حدود اختصاص الوزارات لكي تتولى تنسيق دور المرأة في قضايا التنمية .

### الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية

١٤ - يكاد يكون اقتصاد زامبيا معتمدا على صناعة التعدين حصرا . والى عهد قريب كان التركيز الرئيسي في اقتصاد زامبيا منصبا على عائدات النحاس . وخلال عدة سنوات بعد الاستقلال السياسي في عام ١٩٦٤ ، كانت أسعار النحاس في الاسواق العالمية مرتفعة ، وكان معدل الانتاج المحلي مرتفعا كذلك ، والاقتصاد كان منتعشا جدا . وقد استطاعت الحكومة أن تباشر الاضطلاع ببرامج مختلفة تهدف الى اصلاح حالات الخلل في التوازن الاجتماعي - الاقتصادي الناجمة عن التركة السياسية والاقتصادية الاستعمارية ، وتهدف كذلك الى التعجيل بتدابير تحسين القاعدة الاقتصادية الوطنية ونوعية حياة الشعب .

١٥ - وانصب التركيز على استحداث هياكل أساسية جديدة كالنقل والطرق البرية والسكك الحديدية ووسائل الاتصال والطاقة . وفي القطاع الاجتماعي ، رصدت نفقات استثمارية جوهرية بغية نشر التعليم على جميع المستويات . وكان أكثر الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاستثمارية يحظى بأشد الدعم من جانب الحكومة . وقد أدت تلك البرامج الى احداث تغييرات جوهرية وايجابية في مستوى معيشة الناس وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية . ويبين الجدول ٤ الاتجاه في الناتج القومي الاجمالي في زامبيا بملايين كواتشات زامبيا منذ ١٩٨٨ .

الجدول ٤ - الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد  
من الناتج القومي الاجمالي

الفرد بملايين الكواتشات

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
٢ ١٧٤ر١	٢ ٢١٣ر٦	٢ ٢٢٤ر٢	٢ ٢٤٧ر١	الناتج القومي الاجمالي
				نصيب الفرد من الناتج
٢٧١ر١	٢٨٣ر١	٢٨٥ر٢	٢٩٨ر٤	القومي الاجمالي*
٢٠٣ ٩٢٠	١١٣ ٣٤١	٦٠ ٠٢٥	٣٠ ٠٢١	الناتج القومي الاجمالي
				نصيب الفرد من الناتج
٢٥ ٤٢٦ر٤	١٤ ٤٩٣ر٧	٧ ٦٩٥ر٤	٣ ٩٨٦ر٨	القومي الاجمالي**
				* بأسعار ١٩٧٧ الثابتة .
				** بالأسعار الحالية .

المصدر : مؤشرات اجتماعية - اقتصادية مختارة ، ١٩٩٢ (المكتب الاحصائي المركزي ، لوساكا) .

انشاء مكاتب لشؤون المرأة في الوزارات

١٦ - أنشأت الحكومة مكاتب لشؤون المرأة في جميع الوزارات الحكومية لكي تعنى بقضايا المرأة والبرامج الخاصة بها وتضمن ايلاءها الاهتمام الواجب على وجه الخصوص وعلى الفور . وتحقيقا لهذه الغاية ، كان القصد أن يتولى ادارة هذه المكاتب موظفون لا تقل مرتبتهم عن مرتبة أمين مساعد . وعلى هذا المستوى سوف يتيسر اجراء وتدعيم التشاور والتنسيق مع الوحدة المعنية بدور المرأة في التنمية التابعة للجنة الوطنية للتخطيط الانمائي .

الادارة المعنية بدور المرأة في التنمية التابعة للجنة الوطنية للتخطيط  
الانمائي

١٧ - تقوم هذه الادارة التابعة للجنة الوطنية للتخطيط الانمائي ، بتنسيق البرامج الخاصة بالمرأة مع الوزارات والادارات الحكومية الاخرى . وقد قدمت

الحكومتان السويدية والنرويجية مبلغا قدره مليون دولار أمريكي من أجل القيام بهذا الغرض .

### المواد ١ - ٣

هذه التدابير تهدف الى القضاء على التمييز ضد المرأة وضمان المساواة التامة بين النساء والرجال .

١٨ - في المادة ٢٣ من دستور زامبيا لعام ١٩٩١ ، يعرف التمييز بأنه " اختلاف المعاملة باختلاف الأشخاص على نحو يعزى كليا أو أساسا الى صفات كل منهم بحسب العرق أو القبيلة أو الجنس أو مكان النشأة أو الوضع العائلي أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة ، والتي يخضع بسببها الأشخاص الذين يتصفون بأي منها لحالات انعدام الاهلية أو القيود التي لا يخضع لها الأشخاص من ذوي الصفات الأخرى أو التي لا تظفي على الأشخاص الذين يتصفون بأوصاف أخرى ."

١٩ - وهذا التعريف للتمييز الوارد في الدستور الذي اعتمد في العام الماضي ، ينطبق على الرجال والنساء معا . ومع أن النساء لم يذكرن فيه على التحديد ، فالتعريف واسع جدا في نطاقه .

٢٠ - أما المادة ٢ فتدعو الدول الأطراف الى شجب التمييز بجميع أشكاله والى الاتفاق على انتهاج سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة بالوسائل التشريعية وغيرها .

٢١ - وقد خطت زامبيا في هذا الاتجاه بادراج هذا المبدأ في المادة ٢٣ من دستورها . والمثال الآخر الذي يوضح هذه الارادة السياسية هو أن الحزب الحاكم تعهد في بيانه السياسي بمواصلة النضال في سبيل الارتقاء بحالة المرأة الزامبية . وهو يدرك الاضطهاد المحدد الذي ما زالت تعانيه المرأة ، ويصر على السعي الى تعزيز الحقوق التامة والمتساوية للمرأة الأرملة وحماية حقوقها في رعاية أبنائها الأيتام .

٢٢ - وتنص المادة ٣ على الاخذ بالتدابير المناسبة لضمان تطور المرأة وتقديمها الكاملين لكي تصل الى المساواة مع الرجل .

٢٣ - ويمكن الاطلاع على تعريف هذه السبل والوسائل في الدستور المشار اليه من قبل .



#### المادة ٤

تتناول موضوع اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة .

٢٤ - وهذا الهدف ينعكس في السعي المقصود الذي تقوم به الحكومة لتشجيع المزيد من الفتيات على اختيار مواضيع تقنية في الدراسة كالعلوم والرياضيات . كما ان تخفيض العلامات الفاصلة المؤهلة لمواصلة الفتيات دراستهن الثانوية هو مثال آخر في صميم الموضوع وعن بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة عدد النساء المتعلّقات ، ومن ثم تحسين حالتهم واحترام الذات .

٢٥ - ويستطيع النساء الآن الحصول على القروض الاستثمارية دون موافقة أزواجهن ، وقد عمدت بعض المنظمات غير الحكومية الى وضع نظم للاقراض تكفل من خلالها القروض التي تمنح للنساء ١٠٠ في المائة .

#### المادة ٥

تتناول موضوع اتخاذ التدابير الرامية الى تعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية القائمة على فكرة دونية أي من الجنسين .

٢٦ - ويتعلق هذا الهدف بالحاجة الى مكافحة نفوذ العادات التي تزرع تحتها أحوال المرأة في زامبيا ، ومنها مثلاً دفع ثمن العروس . اذ لا تزال العادة سائدة في معظم أنحاء البلد وخاصة في الزيجات المعقودة بموجب القانون العرفي . وهذه الممارسة تستعبد المرأة وتؤثر في حالتها من حيث أنها تعتبر ملكاً للزوج حالما يدفع الثمن عليها . بيد أنه يجري تشجيع المناقشات العامة حول هذا الموضوع في وسائط الاعلام التي تعمل ببطء على جعل الناس يدركون أن دفع ثمن العروس يسهم في الوضع الخطر الذي تزرع فيه المرأة .

٢٧ - والامل معقود على أن يعمل توحيد القانون العرفي والتشريعي وهو ما يحظى بالاهتمام الآن ، على القضاء على ممارسات مثل دفع ثمن العروس ، لكي تحل محلها أحكام القانون الوضعي .

#### المادة ٦

تنص على اتخاذ التدابير بما في ذلك التدابير التشريعية ، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة .

٢٨ - لا توجد حالات من هذا النوع من الاتجار في زامبيا ، مع أن ممارسة الدعارة موجودة بالفعل وخاصة الآن بسبب الازمة الاقتصادية الراهنة . وقد أصبحت الدعارة واسعة الانتشار جدا ولكنها غير قانونية ، واللواتي يعثر عليهن في الشوارع يمسك بهن عادة ويسقن الى مخافر الشرطة حيث يغرمن ثم يطلق سراحهن .

٢٩ - وللأسف أن النساء فقط هن اللواتي يؤخذن الى مخافر الشرطة بينما يترك الذكور من زبائنهن أحرارا دون عقاب . وقد لجأت عدة منظمات غير حكومية الى اقامة مشروعات لتشجيع انضمام المتورطات في الدعارة الى البرامج المدرة للدخل . وذلك نتيجة للدراك الذي مؤداه أن أكثر الداعرات يزاولن هذه المهنة لضرورة اقتصادية .

٣٠ - وتعلن المادة ١٤ من دستور زامبيا أنه لا يجوز استرقاق أي شخص أو استعباده ، ولا يجوز القيام بأي من مثل هذه الأنشطة .

## المادة ٧

تقتضي من الحكومات اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الشؤون أو الحياة السياسية .

٣١ - لقد اشتركت نساء زامبيا بنشاط في حياة البلد السياسية منذ وقت غير قصير حتى من قبل الاستقلال . فأسهمن في النضال من أجل تحرير البلد من الحكم الاستعماري .

٣٢ - وفي السنة الماضية أدلت المرأة بصوتها بنشاط لصالح قيام حكومة ديمقراطية جديدة ، مما بشر بقيام نظام حكم متعدد الأحزاب بعد ١٩ سنة من حكم الحزب الواحد .

٣٣ - وللمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات وقد مارست حقوقها في التصويت أكثر من الرجل . ولكن مع أن النساء يشكلن أكثرية المصوتين فإن أعدادهن في التسلسل الهرمي السياسي محدودة جدا . وعلى سبيل المثال تعد مشاركة المرأة في السياسة من حيث التمثيل في البرلمان ضئيلة لا تستحق الذكر . اذ من بين ١٥٠ عضوا في البرلمان توجد تسع عضوات . ومثل ذلك التمثيل الناقص للمرأة في مناصب صنع القرار السياسي . اذ توجد امرأة واحدة فقط في الوزارة ، و٣ سفيرات و٤ نائبات وزيرات .

٣٤ - وتشمل المسائل الحاسمة الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وجود نظام سياسي مفتوح المجال لكل من الرجال والنساء على قدم المساواة . والامل معقود على ان يكون هذا النظام قد ترسخ الآن .

٣٥ - أما معرفة القراءة والكتابة والتعليم فهما أمران مهمان جدا مثل أهمية تدريب المرأة على القيادة لمنحها مزيدا من الثقة بنية المشاركة في الحياة العامة .

٣٦ - وليس ثمة من مشكلة في زامبيا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في انشاء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية . والحقيقة أن النساء هن أركان هذه المنظمات ، وهذه المشاركة مكفولة بموجب الدستور الذي يتيح المجال لانضمام الجميع بحرية الى الجمعيات .

#### المادة ٨

تؤكد على تحقيق تكافؤ الفرص أمام المرأة لكي تؤدي دورها في تمثيل بلدها والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية .

٣٧ - في هذا الصدد ، ليس ثمة في زامبيا من تمييز بين الجنسين في تدريب الدبلوماسيين . ولكن بسبب انخفاض عدد النساء في هذا المجال لا يوجد سوى ثلاث نساء على مستوى سفيرات . بيد أن جميع بعثات البلد الخارجية وان لم ترأسها بالضرورة امرأة ، تشتمل على نساء في جهاز موظفيها .

#### المادة ٩

تتناول موضوع الالتزام بمنح المرأة حقا مساويا لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها .

٣٨ - تحظر المادة ٢٣ من الدستور الزامبي جميع أشكال التمييز القائم على الجنس . وتتحقق المساواة بين الرجل والمرأة في تمتعهما بحقوق الانسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وغيرها .

٣٩ - ويعترف القانون الزامبي بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بأهليتهما القانونية . فهو يبين أن الأبناء المولودين لامرأة زامبية يعتبرون زامبيين تماما مثل الأبناء المولودين لرجل زامبي .

#### المادة ١٠

##### التعليم

٤٠ - أحرزت زامبيا تقدما هائلا في ميدان التعليم . ونظام التعليم في زامبيا هو نظام مكون من ثلاثة مستويات . فهو يبدأ بسبع سنوات في المدرسة

الابتدائية ، يليها خمس سنوات في نظام التعليم الثانوي . وينقسم نظام التعليم الثانوي الى مرحلتين : الصفوف من ٨ الى ٩ ومن ١٠ الى ١٢ . وفي الصف الثاني عشر يتقدم الطلبة لامتحان الدراسة الثانوية في المستوى العادي ، الذي يسمح لهم من ثم بالدخول مباشرة في المستوى الثالث من التعليم . ويشمل مستوى التعليم الثالث في زامبيا الجامعات ومعاهد تدريب المعلمين والمؤسسات التقنية والمهنية . وتقدم جامعة زامبيا دورات دراسية لنيل الدرجات الجامعية في الآداب والفنون والهندسة والتعدين والطب والطب البيطري وغير ذلك من العلوم الطبيعية .

٤١ - وخلال السبعينات ، ازداد معدل الالتحاق في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والتقني بنسبة قدرها ٤٤ في المائة و ٧٥ في المائة و ٤٦ في المائة على التوالي . كما ارتفع معدل الالتحاق في معاهد تدريب المعلمين بنسبة ١٠٥ في المائة ، وفي جامعة زامبيا بنسبة ١٧٦ في المائة . وفي عام ١٩٩٠ ، كان نظام التعليم في زامبيا يشمل على ٥٨٧ ٣ مدرسة ابتدائية و ٤٩٨ مدرسة ثانوية و ١٤ معهدا لتدريب المعلمين و ١٤ مؤسسة تقنية ومهنية وجامعتين اثنتين .

٤٢ - وفي العهد السابق للاستقلال كانت المرافق التعليمية والتدريبية للناث أقل منها للذكور في جميع مستويات النظام التعليمي . فقد كانت الحكومة الاستعمارية تميل الى تعليم الذكور ، وكان أكثر الوظائف مقصورة على الرجال في الغالب . ومن جراء تلك الحال ، كان ينظر باستهانة الى تعليم الفتيات .

٤٣ - ومن الناحية التاريخية ، لم يكن التعليم ومحو الأمية يوفران على أساس متساو بين النساء والرجال . وتبين الأرقام الحالية أن النساء يشكلن ثلثي عدد السكان الاميين من البالغين في زامبيا ، كما أن أكثريتهن توجد في المناطق الريفية .

٤٤ - وقد قررت الحكومة الزامبية انتهاج سياسة مدبرة من أجل تصحيح هذه الحال واثاحة الفرصة المتساوية بين البنات والبنين في ميدان التعليم ، الى حد جعل مستوى الدرجة الفاصلة المؤهلة للبنات للالتحاق بالمرحلة الثانوية من التعليم أدنى منه لدى البنين . وبالإضافة الى ذلك ، فإن النزعة لدى الفتيات الى حصر أنفسهن فيما يسمى بالمواضيع والمجالات المهنية الانثوية أو المنزلية ، تعتبرها الرابطة النسائية عائقا يحول دون مشاركة المرأة واسهامها في تنمية الوطن الاجتماعية - الاقتصادية . ولذا فإن الفتيات يشجعن على اختيار المواضيع العلمية والتقنية في المعاهد التقنية ، وتحقيقا لهذه الغاية فقد فتح المجال في البلد الى جميع الدورات التي تقدمها ادارة التعليم التقني والتدريب المهني للبنات والبنين على حد سواء .

## المادة ١١

تتناول حق المرأة في العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بلا تمييز .

٤٥ - مع أن لكل شخص في زامبيا الحق في العمل وفي تقاضي الأجر نفسه بصرف النظر عن الجنس ، فإن فرص التوظيف المتاحة للمرأة محدودة جدا في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء . كما أن النمو في العمالة المدفوعة الأجر في القطاع الرسمي لم يواكب النمو السريع الحاصل في القوى العاملة . وللنساء حصة صغيرة في الوظائف الرئيسية بما لا يتجاوز ٧ في المائة ، ولكن عددهن غالب في القطاع غير الرسمي الذي كثيرا ما لا يحسب في الإحصاءات الاقتصادية .

## المادة ١٢

تشير الى تمتع المرأة بالمساواة في الحق في الرعاية الصحية ورعاية الأمومة والطفولة .

## الصحة

٤٦ - توسع قطاع الصحة في زامبيا بمعدل سريع جدا بعد الاستقلال . وكان الهدف من ذلك تحسين توفير الخدمات الصحية وتضييق الفوارق بين الريف والحاضرة . وليس هناك تمييز قائم على أساس الفرق بين الجنسين ضد المرأة أو لصالحها من حيث توفير الخدمات الصحية في زامبيا . ويمكن تقسيم النمط الحاصل في الجهود الرامية الى تحسين قطاع الصحة الى فترتين زمنيتين . ففي الفترة الزمنية من ١٩٦٤ الى ١٩٨٠ كانت جهود التحسين تستهدف توفير الخدمات الصحية مما تصادف مع حدوث صعود اقتصادي في البلد .

٤٧ - كما تحسن الوضع الصحي لدى الرجال والنساء معا ، وانخفضت معدلات الوفيات وازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، وتحسنت بصفة عامة رفاهية الناس . والحقيقة أن للمرأة متوسط عمر متوقع عند الولادة أطول منه لدى الرجل . ويبين الجدول ٥ الأحوال الصحية في زامبيا منذ عام ١٩٦٩ .

الجدول ٥

متوسط العمر المتوقع عند الولادة			
١٩٩٠-١٩٨٥	١٩٨٤-١٩٧٩	١٩٧٩-١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٦٩
٥٥ر٠	٥٠ر٨	٤٧ر٥	٤٥ر٠
٥٣ر٠	٤٦ر٧	٤٤ر٣	٤١ر٨
٥٤ر٠	٤٨ر٣	٤٥ر٩	٤٣ر٤
الاناث			
الذكور			
كلا الجنسين			
١٩٩٠			
١٩٨٠			
١٩٦٩			
٩٠			
٩٧			
١٤١			
وفيات الاطفال			
١٩٩٠-١٩٨٥			
١٩٨٤-١٩٧٩			
١٩٦٩			
٤٩ر٧			
٤٨ر٠			
٤٧ر٧			
١٣ر٢			
١٧ر٠			
١٩ر٧			
معدل المواليد الخام			
معدل الوفيات الخام			

المصدر : مؤشرات اجتماعية - اقتصادية مختارة ، ١٩٩٢ (المكتب الاحصائي المركزي ، لوساكا)

مشاركة المرأة في قطاع الصحة

٤٨ - منذ وقت الاستقلال ، تواصل المرأة مشاركتها في قطاع الصحة ، باعتبارها مستفيدة من العناية الصحية ومن العاملات على توفيرها . ومهنة التمريض هي أكبر قسم في قطاع الصحة ، حيث تشارك المرأة بنسبة غالبية ؛ اذ تشارك المرأة في هذه المهنة بنسبة تقدر بنحو ٩٠ في المائة من مجموع العاملين فيها . ومنذ عام ١٩٧٠ أحرزت المرأة تقدما هائلا في ميدان تقديم العناية الصحية . وفي عام ١٩٧٠ أيضا ، كان عدد الممرضات في البلد ٢٨ ممرضة ، ثم ارتفع هذا الرقم الى ما يربو على ٧ ٠٠٠ ممرضة بحلول عام ١٩٨٤ . ويوضح الجدول ٦ الاتجاه الصاعد في تنمية القوى العاملة في التمريض خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٤ .

### الجدول ٦

١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	
٧ ٥٢٣	٥ ٠٢٦	٢ ٢٣٠	٢٨	الممرضات المسجلات والمتحقات
٣ ٠٩٨	١ ٩١٧	٨٠٨	-	القابلات المسجلات والمتحقات
١٤٧	٦٧	-	-	ممرضات العمليات الجراحية
				الممرضات المتحقات في
٢٤٥	١٢٩	٤٠	-	الطب النفسي
٧٧	٣٦	-	-	ممرضات الصحة العامة
٩٠	٣٥	-	-	مدارس تمريض
				حاملات البكالوريوس من خريجات
١١ ٢٠٥	٧ ٢١٠	٣ ٠٧٨	٢٨	التمريض
١١ ٢٠٥	٧ ٢١٠	٣ ٠٧٨	٢٨	المجموع

٤٩ - تتلقى صحة الأم والطفل قدرا كبيرا من الاهتمام من جانب السلطات ، وقد أقيم العديد من المرافق لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا الصدد . ولدى وزارة الصحة عدة برامج في جميع أنحاء البلد بشأن العناية الصحية الأولية والعناية بصحة الأم والطفل وتقوية مناعة الأطفال من الأمراض المعدية وكذلك حملات إعادة التمهيه لمكافحة الاسهال .

### المادة ١٣

تتحدث هذه المادة عن القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

٥٠ - ليست هناك سياسة مدبرة في زامبيا ترمي الى التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بيد أن هناك عوامل متصلة وتاريخية تدل على أن المرأة في حال غير مؤاتية . كما أن فرص التوظيف المحدودة المتاحة للمرأة في القطاع الرسمي تعرقل ما تبذله من جهد في التنافس مع نظرائها من الذكور . ومن ثمة فإن المخرج من هذه الحال لدى معظم النساء هو مزاوله العمل في القطاع غير الرسمي . ولكن اتخذت عدة تدابير ، في محاولة لعكس مسار هذه العوامل التي تعوق مشاركة المرأة مشاركة تامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في زامبيا . ومن بين تلك التدابير الجاري تطبيقها ما يلي :

- تشجيع المرأة على اقامة صناعات صغيرة لكي تتمكن من كسب المال ومن أن تصبح مستقلة اقتصاديا ، بمساعدة المؤسسات التي تنشئها الحكومة لتقديم التمويل اللازم لذلك ؛

- تحسين الحياة الاجتماعية بانتهاء سياسات مدبرة تهدف الى رفع مستوى معيشة المرأة الريفية والحضرية على حد سواء . ويوجد الآن ٩٤٥ مركزا صحيا ، تدير الحكومة منها ٧٠٣ مراكز ، وخدماتها تكاد تكون مجانية .

### المادة ١٤

تعترف هذه المادة بالمشاكل الاجتماعية التي تواجهها المرأة الريفية ، وبالادوار ذات الشأن التي تؤديها في توفير البقاء الاقتصادي لاسرتها ومجتمعها المحلي . وما في ذلك عماما في القطاعات غير النقدية من الاقتصاد .

٥١ - تعتبر المنافع الاجتماعية الموجودة في المناطق الريفية في زامبيا متاحة للرجال والنساء معا على أساس المساواة . ويوجد كثير من البرامج التي تستهدف تحسين حالة المرأة الريفية . وأكثرها شعبية هما النوادي النسائية والنوادي التعاونية . وتسهم النوادي النسائية اسهاما كبيرا في اقامة الفرص للمرأة لكي تشارك في مختلف الأنشطة في مجتمعاتها . وتوفر هذه النوادي التدريب على الريادة للعضوات ، كما أنها تيسر اقامة المشاريع المدرة للدخل ، وتشجع على التطور الذاتي على أساس المساعدة الذاتية .

٥٢ - ورغم وجود هذه البرامج ، هناك فوارق هامة جدا بين النساء الحضرية والريفيات . اذ ان ما نسبته ٥٠ في المائة فقط من الاطفال في الارياف يتلقون كل اللقاحات اللازمة ، مقارنة بما نسبته ٧٠ في المائة من الاطفال في الحواضر . كما ان خدمات تنظيم الأسرة في المناطق الريفية غير متطورة كما هي في المناطق الحضرية . ولا تتجاوز النسبة المئوية من النساء اللواتي يستخدمن موانع حمل حديثة ٣ في المائة في المناطق الريفية ، مقارنة بما نسبته ١٥ في المائة منهن في المناطق الحضرية . ومن مجموع الولادات لخمسة أعوام قبل عام ١٩٩٢ ، بلغت نسبة الامهات اللواتي تلقين مضادات الكزاز ٧٦ في المائة في المناطق الريفية ، واللواتي تلقين العناية السابقة للولادة ، اما من الاطباء أو الممرضات أو القابلات ، نحو ٩٠ في المائة . بينما بلغت نسبة الوالدين الحضريين في الفترة نفسها اللواتي تلقين مضادات الكزاز نحو ٨٠ في المائة ، واللواتي تلقين العناية السابقة للولادة ما يربو على ٩٠ في المائة . (١)

٥٣ - بيد أن النساء يستطعن حيازة حقوق ملكية الأراضي ، بل هن يتمتعن بهذا فعلا ، وأكثرية النساء في المناطق الريفية يشتغلن في زراعة الكفاف والزراعة صغيرة الحجم .

٥٤ - ووفقا للتقديرات الحالية ، تسهم المرأة بما نسبته ٥٠ في المائة و ٨٠ في المائة من مدخلات عملها في انتاج المحاصيل النقدية والغذائية ، على التوالي .

٥٥ - ومن مجموع النساء ممن لم يتلقين تعليما ، بلغت نسبة اللواتي يعشن في المناطق الريفية ٨٠ في المائة ، واللواتي يعشن في المناطق الحضرية ٢٠ في المائة ليس غير . وما يربو على ٨٠ في المائة من النساء ممن تلقين تعليما ثانويا أو عاليا يعشن في المناطق الحضرية بينما يعيش ما نسبته ٢٠ في المائة منهن في المناطق الريفية .

## المادة ١٥

تلتزم هذه المادة الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنح المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون .

(١) المصدر : الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية عن زامبيا ، التقرير التمهيدي (تموز/يوليه ١٩٩٢) .



## القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

(أ) تعديل قانون معاش الخدمة المدنية (الفصل ٤١٠) وذلك ليتمتع الموظفون الذكور والاناث بالمعاش التقاعدي عند بلوغ ٥٥ سنة من العمر . وكان العمر المحدد هو ٥٠ سنة للنساء و ٥٥ سنة للرجال ؛

(ب) التعديل رقم ١٤ لقانون الضريبة على الدخل ، والصادر في عام ١٩٨٧ ، ومن خلاله بات يحق للنساء أن يطالبن بحقهن في التأمين ؛

(ج) الاستعاضة عن المادة ٨ من دستور زامبيا بمادة أخرى ليتسنى للرجال والنساء التقدم لطلب المواطنة بعد عشر سنوات من الإقامة في زامبيا ؛

(د) صدور القانونين رقم ٥ ورقم ٦ لعام ١٩٨٩ - وهما عن "تنفيذ الوصايا في العقارات" وقانون "الارث في حالة عدم الوصاية" وذلك لمعالجة قضية الوراثة عند وفاة المالك . ويتيح قانون الوراثة الموحد في حالة عدم الوصاية والذي يطبق في جميع أنحاء البلد ، ما يكفي من التدابير المالية وغيرها من أجل اعالة الزوج أو الزوجة أو الأطفال أو المعالين الخ . وقد يسر القانون الثاني القانون الذي ينظم عمل الوصايا وينص على التصرف في عقارات الأشخاص الذين يتوفون تاركين وصية صحيحة . وهذان القانونان يأخذان في الاعتبار ما تعانيه النساء من محنة .

## المادة ١٦

تسمى هذه المادة الى القضاء على التمييز ضد المرأة في اطار الزواج والاسرة .

٥٨ - يحكم الزواج في زامبيا وينظمه الفصل ٢١١ من مدونة قوانين زامبيا والقانون العرفي . وبموجب القانون العرفي ، يجوز للفتاة أو الفتى الزواج ببلوغ سن الزواج . وبموجب الفصل ٢١١ ، تعتبر الفتاة لغاية ١٦ سنة من العمر أو ما دونها ناقصة الأهلية في الزواج ما لم تحصل على موافقة الوالدين أو الوصي ، مع أن الفتى في العمر نفسه لا يحتاج الى التماس موافقة الوالدين أو الوصي .

٥٩ - أما التعدد في الزواج فموجود في زامبيا ، ولكن نسبة الزيجات المتعددة منخفضة جدا . ولدى بعض القبائل ، يعتبر الزاميا دفع ثمن العروس ، ولكن وجود البائنة ضئيل لا يستحق الذكر ، ان لم يكن معدوما . ومن جراء المعايير والقيم التقليدية القوية ، نادرا ما تشارك المرأة في اتخاذ القرار النهائي بشأن عدد الأبناء الذين تنجبهن . وإلى عهد قريب ، لم يكن مسموحا للنساء الحصول على خدمات تنظيم الأسرة دون موافقة الأبوين .

## الاستنتاج

٦٠ - من الواضح مما سبق أن القوانين الدستورية لا تنطوي على تمييز ضد المرأة في زامبيا . ولكن الظاهرة الشائعة هي أن المرأة في زامبيا لم تستفد بقدر استفادة الرجل من الخدمات والفرص التي يوفرها ويتيحها المجتمع . والسبب في ذلك في الاكثر هو أن القوانين الدستورية لا ينظر اليها في السياق الثقافي والاجتماعي الموجود .

٦١ - وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في سبيل نصره قضية المرأة ، لا تزال المرأة قليلة السبل في الحصول على التعليم والوظائف المدفوعة الأجر والقروض الاستثمارية والأرض . وهذا الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني لدى المرأة غير ناشئ عن العادات والتقاليد فحسب ، بل يعمل على تشبيته أيضا وجود التمييز في القانون والممارسة الإدارية . بل ان هذا النوع من الممارسة التمييزية هو سمة تتمف بها البرامج الانمائية .

٦٢ - وقد نشأت هذه الآثار السلبية الناجمة عن البرامج الانمائية المعنية بالمرأة على الرغم من أهداف السياسة العامة الصريحة تماما بأن تعود التنمية بالنفع على الجنسين معا . ولكي تحصل المرأة على كامل المنافع التي يقدمها المجتمع ، لابد من بذل الكثير في هذا الصدد ، ويجب مواصلة تثقيف المجتمع بشأن أهمية مشاركة المرأة على نحو تام في عملية التنمية الوطنية .

٦٣ - وفي الوقت الراهن وضع عدد من الدراسات وهناك دراسات أخرى لا تزال جارية . وتهدف جميع هذه الدراسات الى توفير الاحصاءات الدقيقة والموثوقة عن وضع المرأة في زامبيا . وحتى الآن نشأ عدد كبير من الرابطات النسائية التي انبرت بقوة لتحقيق التمثيل المنصف للمرأة في جميع قطاعات الاقتصاد . بيد أنه لا تزال تقف بعض العقبات في طريق تحقيق تعزيز قضية المرأة .

٦٤ - ولا ريب في أن سياسات التكييف الهيكلي كانت شديدة الوطأة على حياة المرأة في زامبيا . وحتى لو لم تكن هناك نية متعمدة في أن تنعكس آثار التكييف الهيكلي بثقل على المرأة ، فان حالات انعدام المساواة الموجودة مسبقا في الهياكل الاجتماعية جعلت المرأة وغيرها من الفئات التي لا يتوفر لها كثير من سبل التمتع بموارد مثل التعليم والتوظيف والقروض والتكنولوجيا ، تعاني أكثر من الآثار الناجمة عن هذه السياسات . ولا يزال يتعين على جميع الأشخاص الذين يودون أن يتحقق تمثيل المرأة على نحو منصف في جميع ميادين الحياة في البلد ، أن يعملوا على تعزيز حقوق المرأة وعلى ترجمة هذه الحقوق الى ممارسة عملية .

- - - - -